Naturalizing Rhetorical Genres in Al-Sijilmasi's Thought The Genre of Al-Ijaz as a Case Study

تجنيس المعنى البلاغي لدى السجلماسي جنس الإيجاز أُنموذجاً

Received 2025-11-16
Accepted 2026-02-19
Published 2026-07-27

Nuhad Mutlib Mukhlif Al-Alwani*[1], Amer Mhidi Salih[2], Abdul-Nasir Hashim Mohammed[3]
[123]Department of Arabic Language. College of Education for Humanities, University of Anbar, Iraq
Nih23h2003@uoanbar.edu.iq[*1], Amer.mhidi@uoanbar.edu.iq[2], abd.hashim@uoanbar.edu.iq[3]

To cite this article: Al-Alwani, Nuhad Mutlib Mukhlif., Salih, Amer Mhidi., Mohammed, Abdul-Nasir Hashim. (2026). Naturalizing Rhetorical Genres in Al-Sijilmasi's Thought The Genre of Al-Ijaz as a Case Study. Ijaz Arabi: Journal of Arabic Learning, 9 (3), 1405-1426, DOI: https://doi.org/10.18860 /ijazarabi.V9i3.40728

Abstract
The rhetorical significance that this research seeks to uncover lies in the universal law (al-Qānūn al-Kullī) that Al-Sijilmāsī aimed to establish within the genre of conciseness (al-Ījāz). This principle serves as the general governing rule and the fundamental backbone of this genre. It represents a systematic trend governing the various rhetorical sub-types branching from the genre of conciseness, which share common rhetorical characteristics qualifying them to fall under a single 'High Genre' (Jins 'Ālī). In this study, we examine the rhetorical meaning within this genre, into which Al-Sijilmāsī categorized a set of Arabic rhetorical devices, without claiming to have exhausted all possible styles. His primary objective was to demonstrate the general law of rhetorical meaning rather than to provide an exhaustive inventory of styles. The research argues that the High Genre of conciseness represents a cornerstone that sheds light on a vital aspect of general rhetorical meaning, such as the duality of expression and meaning (al-lafẓ wa-al-ma'nā) that governed this genre.
Keywords: Al-Sijilmasi; Naturalization; Al-Tajnis; Conciseness; Al-Ijaz; Rhetorical Meaning; The Universal Law.

المقدمة

شهد الخطاب البلاغي المغربي القديم تميُّزًا واضحًا من الجانب المنهجي، واستطاع هذا الخطاب أن يجمع ما بين الأصالة وعراقة الانتماء إلى التراث من جهة، وبين تناغمه مع المصطلحات التي جلبها الأثر اليوناني متمثِّلًا بالنهج الأرسطي من جهة أُخرى، وانعكس هذا التناغم في كتاب (المتزع البديع)، للقاسم السجلماسي -رحمه الله- بما حمله من آراء جديدة، وقناعات مبتكرة لم تكن مكتشفةً قبله عند غيره من البلاغيين أو النقاد العرب القدامى، كما أنها لم تكن مكتشفةً عند الفلاسفة أو المناطقة المتكلمين من العرب أو اليونان -فيما قرأت-. وعلى الرغم من أن منهجية السجلماسي في التجنيس هي منهجيةٌ سار عليها العديد من العلماء قبله، فهي تُشبِه في أُصولها منهجية أبي يعقوب السَّكاكي -رحمه الله- في كتابه (مفتاح العلوم). فالسكاكي اعتمد أيضًا على فكرة

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license (https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

القوانين، والجنس، والنوع، والنظرة المنطقية في تقسيمه لمباحث الكتاب. (Al- skkaki, 1987). وقد سبق لحازم القرطاجني أن وظّف هذه الآلية في كتابه منهاج البلغاء، في معرض حديثه عن سُبُل المعرفة بصفات الفصول وتحسين الهيئات العائدة لها، وربط بعضها بالبعض الآخَر. qertajnni, (Al- 1981)، ثمّ إنَّ منهجية السجلماسي تُشبه في أُصولها أيضًا منهجية معاصره ابن البنَّاء في كتابه (الروض المَريع في صناعة البديع)، فابن البناء قد حصر مقولات البلاغة الكلية في سبعة قوانين رئيسة تشتمل على الفرعيات، وحدَّد موضوع صناعة البديع التي تتكفل بإخراج الكلام فصيحًا سهلًا في معانيه، حسنًا في مبانيه، كما تتكفَّل بتعليم الكلام وطبقاته، وذلك بتقرير المقولات التي تحكم ما يندرج تحتها من المقولات الفرعية، وذكر أنَّ هذا العلم يميّز ما بين الكليات وبين الجزئيّات، فلا يشتبه في هذا العلم شيء مما يشتبه في الصناعة. (Ibn- Albannaa, 1985).

والقصدُ من عرضنا لهذه النصوص؛ هو التوضيح بأن هذه المنهجية في التجنيس كانت موجودةً قبل السجلماسي، إلَّا أنَّ مزية التجنيس الحقيقية التي استعملها السجلماسي لم تكن في تصنيف مباحث الكتاب إلى عشرة أجناس عالية، ثم التفريعات الأخرى التي تتفرع عنها فحسب، وإنما تتمثَّل مزيَّته الجوهرية في اكتشافه لمعنى بلاغيٍّ مشتركٍ ما بين أنواعٍ أو أساليبٍ تؤهلها أن تندرج تحت جنس عالٍ واحد، وهذه هي النقطة المفصلية في آلية التجنيس عند السجلماسي، والتي شكَّلت فارقًا جوهريًا أدَّى إلى تميُّز منهجيته عن منهجية غيره من البلاغيين والنقاد، إذ يدور المعنى عند السجلماسي حول المعنى البلاغي المشترك بما تحدَّث عنه البلاغيون الأوائل الذين كانوا يرَونَ أنَّ تصوُّر المعنى الذي كثيرًا ما أُطلق عليه لفظ الدلالة أو الغرض فإنَّه يجب أن يتمَّ النظر إلى هذا المعنى المُتصَوَّر على أنه الاسم الجامع من حيث الدلالة لجميع المعاني الفرعية التي تندرج تحته، فإذا لم نفعل ذلك فإننا سنقع بمغالطة معنوية تجعلنا لا نفرّق بين المعاني الكثيرة وندرجها تحت معنى واحد. (Al-sejlmasi, 1980). فالسجلماسي ومنذ الوهلة الأولى كان دقيقًا جدًا في إطلاق تسمية (المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع) عنوانًا لكتابه، قاصدًا كلّ لفظةٍ فيه، متبنّيًا رؤيةً جديدةً في طريقة التجنيس من خلال آليةٍ كانت موجودةً قبله، ولكنه استعمل فيها فكرةً جديدةً مبتَكرةً وطبقها على مباحث هذا الكتاب.

منهجية البحث

تقوم هذه الدراسة على منهجية **التحليل النصي المقارن** المدعومة بالمدخل التاريخي-الفيلولوجي، حيث يتم تناول كتاب *المنزع البديع* للقاسم السجلماسي من خلال قراءة نقدية دقيقة لبنيته ومقولاته ومصطلحاته، مع مقارنته بأعمال سابقة مثل *مفتاح العلوم* للسكاكي، و*منهاج البلغاء* لحازم القرطاجني، و*الروض المريع* لابن البناء، وذلك بهدف الكشف

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

عن أوجه التشابه والاختلاف في آليات التجنيس البلاغي. ويعتمد البحث على وضع النص في سياقه الفكري والثقافي المغربي في القرن الرابع عشر الميلادي، مع إبراز أثر الفلسفة الأرسطية في تشكيل بعض المفاهيم، كما يوظّف التحليل المفهومي لفكرة "المعنى البلاغي المشترك" التي ميّزت منهجية السجلماسي عن غيره من البلاغيين، إذ جعلت تصنيف الأجناس البلاغية أكثر دقة وشمولًا. وتستند الدراسة إلى مصادر أولية متمثلة في النصوص الأصلية، وإلى مصادر ثانوية حديثة لضمان التفسير العلمي الرصين، مما يمنح البحث قيمة منهجية تسهم في إبراز إسهام السجلماسي في تطور البلاغة العربية وإعادة قراءة التراث البلاغي المغربي في ضوء المناهج النقدية المعاصرة.

نتائج البحث ومناقشتها

التجنيس

التَّجْنِيس: مصدر (جَنَّسَ). وهو من المزيد على الثلاثي بحرفٍ واحدٍ على وزن (فَعَّلَ)، وقد شاع استعمال هذا الوزن للدلالة على التكثير والمبالغة في الفعل، قال سيبويه: " فإذا أرَدْتَ كثرة العمل، قلت: كَسَّرته وقَطَّعته ومَزَّقته"(Sibawayh, 1988). وذهب الشيخ رضيّ الدين الاستراباذي إلى مثل ذلك، فقال: "وفعَّل للتكثير غالبًا"(Al- ostrabathi, 1975). وهذا المعنى يُحيلُ إلى المبالغة في معرفة أنواع المعاني بالأساليب التي تنتمي إلى جذرٍ معنويّ واحدٍ في أصل اللغة، فالتجنيس بحَسْبَ هذه البنية الصرفية مبنيٌّ على أساسِ المبالغة والتكثير.

والتَّجْنيس: "تفعيل من الجِنْس". والجنس: "أعمُّ من النوع" (Al-saqani, 1987). والتجنيس وارد بمعنى المشاكلة، والمشابهة، والاتفاق، والمؤانسة، قال الخليل: "الجِنْسُ كلُّ ضربٍ من الشيء،"(Al-farahidi). وقال اللَّيْث: "ويُقال: هذا يُجَانِسُ هذا أَي يشاكله"(Al-Azhari, 2001) . وربط الزمخشري في معجمه بين معنيي التجانس والتآنس فقال: "ومع التجانس التآنس"(Al-Zamakhshari, 1998). وتأسيسًا على ذلك فإنَّ التعريف اللغوي للتجنيس يوحي ضمنيًّا بمعنيين متكاملين: الأول: يأتي بمعنى المبالغة، والتصنيف، والتكثير. الثاني: يأتي بمعنى المشاكلة. بل إنَّ معنى المشاكلة يرد بديلًا من المجانسة عند كل من ابن منظور، والزَّبيديّ، ويبدو أنَّ المعنى العام المجرَّد للفظة المجانسة يستند إلى أصلٍ مادِّيٍّ مخصوصٍ يتجلى بوضوحٍ في (اللسان)، و(تاج العروس) من تفصيل لمعنى هذه اللفظة، فالجَنَسُ، والجُنُسُ تعني المياه الجامدة (Ibn Manthor, 1993)، وهذا المعنى يوحي بأنَّ الجنس يضم ما يندرج فيه وفق مبدأ المشاكلة، أو المجانسة مثلما تتحول المياه المتجمدة إلى قطعة واحدة. وكذلك قولك: "وجَنَسَتِ الرُّطَبَةُ، إذا نَضِجَ كلُّها فكأَنَّها صارت جنساً واحداً" (Al-zabidi, 1965-2001). وأما معنى التصنيف والمبالغة والتكثير فيرد متبوعًا بعبارة

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

"والجنس أعمُّ من النوع"(Al-zabidi, 1965-2001). والجدير بالذكر أنَّ كل المعاجم تستند في تعريفها للفظة (جنس) إلى ما ذكره الخليل في قوله: "كلّ ضربٍ جنس"(Ibn Faris, 1979) .

التجنيس في الاصطلاح؛ لقد أفاد النقاد والبلاغيون العرب ومَن اهتم منهم بعِلْم الكلام من مفهوم الجنس في اللغة وقاموا بتطويره، فقد أورد أبو هلال العسكري كلامًا لبعض المتكلمين عن الجنس والنوع فروقًا يمكن أن نُجملها بأنَّ الجنس أعمُّ منطقيًّا من النوع. ويظهر تأثير المناطقة في تقرير أبي هلال لهذا الفرق بين المصطلحين، إذ إنه يتصوَّر عمومية الجنس بأنَّه اسم جامع لمجمل ما يتفق تحته من أنواع، وأن الجنس يقع على الذوات، ويقتضي الاتّفاق. (Al-askari, 1997). ويعضِّد الشريف الجرجاني المعنى الذي قرَّره أبو هلال العسكري حول مفهوم الجنس والنوع، وإن كان تقرير الشريف بألفاظ مختلفة، فهو يرى بأنَّ الجنس اسم يدلُّ على أشياء كثيرةٍ مختلفةٍ اختلافًا مرجعه إلى النوع، في حين أن الجنس هو مقولة كلِّيةٌ تشمل الكثرة المختلفة حقيقةً، فالجنسُ كلِّيٌّ ويخرج عنه النوع الذي وصفه بأنه مختلفٌ بالحقيقة.(Al-jurjani, 1983).

التجنيس عند المناطقة والمتكلمين: يعدُّ ابن حزم الأندلسي أحد الشُّراح المسلمين الذين اهتموا بمفهوم الجنس، بعد أن حاول تقديم درس المنطق بشكل مهذّب وواضح، فهو قد عرّف الجنس بأنه: "اللفظ الجامع لنوعين من المخلوقات فصاعدًا، وليس يدلّ على شخص واحد بعينه"(Ibn Hazm, 2007). وقد حدَّ الكفوي الجنس في معجمه بحسب وجهة نظر المناطقة والمتكلمين بقوله: "هو لفظ يتناول كثيرا؛ ولا تتم ماهيته بفرد من هذا الكثير" (Al-kafawi, 1998). فالجسم مثلًا عند الكفوي هو لفظ يدخل تحت معناه كثير من المسمَّيات، ونوع من هذا الجسم هو الانسان، أي أنَّ الجنس عند الكفوي يدور حول معنى الكثرة ضمنيًّا، وهذه الكثرة تتضمَّن معنى الاختلاف، بمعنى أنَّ الكثرة اسم جامع لما يندرج تحته من اختلاف، ويعطيه دلالة عامة، فيما تتنافس المختلفات على المعنى القريب الذي يهبه الجنس تبعًا لقربها وبعدها من المراد.(Al-kafawi, 1998) .

أقسام الجنس عند المناطقة: لقد عَدَّ المناطقةُ والمتكلمون الجنس من الطبيعات الكلِّية، وإنَّ هذه الطبيعات هي موجودات خارجية، تتفرَّع إلى عدَّة أصناف، وقد صنَّفوها على النحو الآتي(Al-kafawi, 1998):

١- الجنس الخاص: هو الجنس الذي يحتوي على متعددين متفاوتين في ميدان الشرع، كالإنسان.

٢- الجنس العالي: هو الجنس الذي يعدُّ أعلى واحدٍ في طبقته فلا يوجد فوقه ما يعلو عليه، بينما يوجد تحته وذلك كمفهوم الجوهر عند القائلين بجنسيته.

٣- الجنس السافل أو القريب: هو الجنس الذي يعدُّ أسفل جنسٍ في طبقته، لأنَّ فوقه جنسًا وليس تحته جنس، كالحيوان، لأنه أي الحيوان سوف يكون جنسًا لما تحته من الأنواع.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

٤- الجنس المتوسط: هو الجنس الذي فوقه جنس وتحته جنس، كالجسم النامي.

٥- الجنس المنفرد: هو الجنس الذي ليس فوقه جنس ولا تحته جنس.

أهم العناصر التي تميز الجنس العالي عن الجنس المتوسط وبقية الأنواع

ذكر ابن حزم الأندلسي بأنَّ الأوائل قد اتفقوا على أهم العناصر التي تميّز الجنس العالي عن الجنس المتوسط فضلًا عن بقية الأنواع بما معناه أن الأوائل قد أجمعوا على إعطاء الجنس الأول اسم جنس الأجناس، وذلك لأنهم رأَوا أنه الجنس الأعلى الذي ليس فوقه جنس، كما أنهم رأوا أن يعطوه هذا الاسم، لأنه لا يكون نوعًا أصلًا، كما أنهم أجمعوا على إعطاء النوع الآخر اسم نوع الأنواع، وذلك لأنهم رأوا أنه لا يكون جنسًا أبدًا بدلالة عدم احتوائه انواعًا تحته.(Ibn Hazm, 2007) . وقد أورد ابن حزم في هذا الإطار قاعدةً للمناطقة ترى أنَّ الأعلى يُقال على الأسفل، والأسفل لا يُقال على الأعلى (Ibn Hazm, 2007). وتأسيسًا على ما سبق، فإذا كان الجنس العالي لا يمكن أن يكون نوعًا، فإن النوع المتوسط يكون جنسًا للأنواع المندرجة تحته، والنوع السافل لا يكون جنسًا وهو الذي لا يتفرع عنه سوى أشخاصه أو أصنافه، ويمكن أن نذكر أهم الخصائص التي يتميز بها الجنس العالي بحسب كلام ابن حزم الأندلسي كما يأتي(Ibn Hazm, 2007) :

١- إنَّ الجنس العالي يُرسَمُ ولا يُحَدُّ.

٢- إنَّ الجنس العالي لا يكون نوعًا البتّة.

٣- الجنس العالي يكون مبدأ لما تحته.

٤- الجنس العالي ليس فوقه جنس.

٥- الجنس العالي يُقال على الأسفل فقط. وأما الخصائص التي يتميّز بها الجنس المتوسط فإنه يكون نوعًا لما فوقه من الأجناس، وجنسًا لما تحته من الأنواع. وأما أهم خصائص نوع الأنواع فهي:

١- إنَّ نوع الأنواع يُحدُّ.

٢- نوع الأنواع لا يكون جنسًا البتّة.

٣- نوع الأنواع ليس تحته نوع.

٤- نوع الأنواع يُقال عليه فقط.

تجنيس المعنى البلاغي في جنس الإيجاز

يُعدُّ جنس الإيجاز أوَّل جنسٍ عالٍ في كتاب المنزع البديع، وقد وضعه السجلماسي كحجر زاويةٍ لبناء هرم الكتاب من خلال اتحاده مع بقية الأجناس الأخرى، وبدأ السجلماسي حديثه في جنس

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

الإيجاز عن طريق عرض المعنى اللغوي لهذا القول عند الخليل بن أحمد الفراهيدي قائلًا: "وموضوع اسم الإيجاز الجمهوري مَقُولٌ بمعنى الاختصار مرادفٌ له"(Al-sejlmasi, 1980) ، وبعد أن أكمل السجلماسي الحديث عن (الموطِّئ) وهو المعنى الجمهوري الشائع للإيجاز، الذي جعل (الاختصار) مكافئًا له، قرَّر أنَّ المعنى الجمهوري للإيجاز قد انتقل إلى المعنى البلاغي عن طريق المشابهة لأنه منقولٌ من قسم البيان إلى هذا الجنس متخذًا طريقة انتقال الاسم من معناه الجمهوري إلى معناه الناشئ في العلم المولود فيه، وجهة الالتقاء هنا المشابهة. (Al-sejlmasi, 1980) ، وبعد أن وضَّح أمر (الموطِّئ)، وكيفية انتقال معنى الإيجاز الجمهوري إلى المعنى البلاغي، شَرَعَ في تثبيت القانون الكلِّي لجنس الإيجاز الذي يدور حول الفاعل الذي هو : "قولٌ مركَّبٌ من أجزاءٍ فيه مشتملةٍ بمجموعها على مضمون تدلُّ عليه من غير مزيد"(Al-sejlmasi, 1980) ، بمعنى أنَّ المعنى البلاغي المتضمَّن في جنس الايجاز يتمثَّل في: (زيادة الدلالة على القول المركَّب المشتمل عليها، أو مساواته له)، فالمعنى البلاغي من جهة مناسبة اللفظ للمعنى ينحصر عند السجلماسي بنقص اللفظ عن المعنى، أو مساواته له.

واعتمادًا على العلاقة القائمة بين ثنائية اللفظ والمعنى، يتجلَّى تجنيس المعنى البلاغي في جنس الإيجاز عند السجلماسي، وذلك عن طريق تحليل نظريته في مفهوم هذا الجنس، فالسجلماسي قد وقف في تثبيت القانون الكلي لجنس الإيجاز على مصطلحات (تَسَاوي، تَفَاضُل، تفاعل)، وهذه المصطلحات هي صيغ مشاركة، ومفاعلَة تقتضي وجود طرفين في القول بينهما علاقة تقوم على اعتبار مبدأ القلَّة والكثرة بين طرفي هذا القول (اللفظ والمعنى). وعندما نتتبَّع أقوال العلماء الأوائل في حدِّ الإيجاز ومعناه البلاغي، نجد أن بلاغة هذا الجنس تدور حول الانحياز إلى تكثير المعنى وتكثيفه على حساب اللفظ، فقد استعرض السجلماسي حدَّ الإيجاز عند ابن رشيق في العمدة، مقرِّرًا أنَّ الإيجاز: "هو العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف"(Al-sejlmasi, 1980). ومن أوائل العلماء الذين ذكروا الإيجاز في القول بهذا المعنى قول سيبويه مسوِّغًا لجوء العرب إلى هذا الجنس من الكلام لقوله: "لاتِّساعِهم في الكلام، والإيجاز والاختصار" (Sibawayh, 1988). إذ نلاحظ أنَّ سيبويه لم يطلق على هذا الباب اسم الإيجاز، وإنما وصف الكلام بالاتساع والاختصار، كما أنه تنبَّه إلى بلاغة هذا المعنى في القول، وهو عنده الاتساع في المعاني المراد التعبير عنها، مع الاختصار في الألفاظ المعبَّر بها، فهو وإنْ لم يضع حدًّا للإيجاز ولكنه وصفه وفتح المجال واسعًا لمن جاء بعده، وأما الجاحظ فقد بيَّن استحسانه لمعنى الإيجاز البلاغي وأطرى على الكلام الذي من صفاته أنه يقول الكثير من المعنى بالقليل من اللفظ، وأن معناه قريب من لفظه لا يحتاج إلى جهدٍ لتتبعه واكتناه مغزاه. (Al- Jaheth, 2002). وجعل ابن سنان اختصار الألفاظ وحذف الزوائد من القول شرطًا للفصاحة، وأساسًا للبلاغة، وأن بلاغة الإيجاز تكمن في التعبير عن المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة(Al- khfaji, 1982) . ولم تبتعد كثيرًا رؤية الشيخ عبد القاهر الجرجاني لمعنى الإيجاز عن حدِّ ابن سنان، فقد أوضح الجرجاني

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

كيفية دلالة الألفاظ القليلة على المعاني الكثيرة، لأنَّ لكلِّ لفظ من ألفاظ اللغة العربية دلالة معينة يؤدِّيها ترتبط بالمشروع البلاغي للشيخ عبد القاهر الجرجاني الذي يتمحور حول فكرة أنَّ المعاني لا يُتمايز فيها، فهي مرتبطة بأصل اللغة ومقاصد الكلام، في حين أن التمايز يكون إلى ما يزيد على المعنى من فوائد سماها الشيخ بمعنى المعنى، بحيث أنه يُختصر بهذه الفوائد عن اللفظ الكثير الذي سيحتاجه لو أنه أراد الدلالة عليها بغير هذه الفوائد المترتبة على فكرة معنى المعنى. (Al-jurjani, 1992). نفهم من كلام الشيخ أننا عن طريق ألفاظ اللغة وما تشيعه من إيحاءات ودلالات جانبية، نصل إلى معانٍ كثيرةٍ، وفوائد جليلة، وبذلك تتولَّد المعاني الكثيرة من الألفاظ القليلة، وتندرج المعاني الكثيرة تحتها، وهذه هي بلاغة الإيجاز. ولعلَّ الشيخ عبد القاهر الجرجاني لم يأتِ بجديدٍ في كلامه حول الإيجاز، وإن هو قد أضاءه حينما أدخله في منظومته النقدية والبلاغية المندرجة في مشروعه الكبير، وإلا فإنَّ فكر الإيجاز مرتبطة بنشوء الخطاب البلاغي والنقدي القديم، وهناك العديد من النقاد والبلاغيين القدامى الذي سبقوا مرحلة الشيخ عبد القاهر الجرجاني كانوا قد تكلموا على معنى الإيجاز البلاغي وارتباطه بمقولات البلاغة الرئيسة.

ولعلَّ ابن قتيبة هو واحد من العلماء الذين اهتدوا إلى أهمية معنى الإيجاز وبلاغته مقرِّرًا نكتةً مهمةً تربط الإيجاز في البلاغة حينما ربط الإيجاز بالسياق بقوله: "لكل مقام مقال، ولو كان الإيجاز محموداً في كل الأحوال لجرَّده الله تعالى في القرآن، ولم يفعل الله ذلك، ولكنه أطال تارة للتوكيد، وحذف تارة للإيجاز"(Ibn Qutyba, 1981). وفي قول ابن قتيبة السابق ما يشير صراحة إلى التعارض مع فكرة انَّ القول القليل بالمعنى الكثير هو محمودٌ في كل المواضع، إذ إنه ربط ذلك بمجموعة ضوابط يجب أن تُراعى في الإيجاز، فمن غير الملائم عند ابن قتيبة الحذف في موضع الذكر، إذا لم تتوافر في الحذف الضوابط المعتبرة لمعنى الإيجاز، كما أنه من غير الملائم الذكر في موضع الحذف، إذا توافرت في الحذف الضوابط المعتبرة لمعنى الإيجاز، وهذا ما نبَّه عليه السجلماسي في بيان المعنى البلاغي لجنس الإيجاز قائلًا: "فلا تُقْدِم على الحذف تعجرفًا من غير وجود الشريطة المعتبرة، ولا تُحْجِم عنه جمودًا مع وجودها، فذلك هو المهيع في هذا الجنس بأسره" (Al-sejlmasi, 1980). ويرى السجلماسي أنَّ: "اسم الإيجاز هو اسم محمول يشابه به شيءٌ شيئًا في جوهر مشتَرَكٍ لهما محمول عليهما من طريق ما هو حَمْل تعريف الماهية، والمحمول كذلك هو الجنس" (Al-sejlmasi, 1980). بمعنى أن اسم الإيجاز يقتضي وجود طرفين بينهما علاقة تقوم على اعتبار مبدأ المساواة، أو المفاضلة ما بين طرفي القول من حيث القلَّة، والكثرة فيما بين اللفظ، والمعنى، لذلك جعل السجلماسي الإيجاز جنسًا عاليًا يتفرَّع عنه نوعان هما: (المساواة، والمفاضلة)، بأن جعل المساواة مرتبطةً بالأقاويل التي هي إما أن تكون مطابقة للمعنى المدلول عليه فتنتمي بذلك لنوع المساواة، أو أن تزيد هذه الأقاويل على اللفظ بالمعنى وتفضل على اللفظ بمعنى آخر غير ما فعله اللفظ في أصل

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

اللغة، وحينئذٍ ستنتمي هذه الأقاويل إلى نوع المفاضلة.(Al-sejlmasi, 1980). ونلاحظ أنَّ السجلماسي قد أقصى نوعًا ساقت إليه القسمة المنطقية، وهو النوع الذي يكون فيه اللفظ فائضًا على المعنى وهذا النوع تقود إليه القسمة المنطقية التي نجد أثرها واضحًا فيما يُشار إليه بالحشو الفارغ والهذر، وهو مما لم يهتم به علماء هذه الصناعة، لأنه خارجٌ عن دائرة المعنى (Al-sejlmasi, 1980).

النوع الأول من قسمة الإيجاز: (المساواة)

لقد وضَّح السجلماسي المعنى البلاغي في نوع (المساواة) عن طريق عرض العلاقة بين ثنائيَّة اللفظ والمعنى منطلقًا من الجزء إلى الكل، كما تحدَّث عن اللفظ ومعناه ثم العلاقة التي تربط فيما بينهما، فإن تحقَّق بينهما التناسب والتمام تساويا وأصبحا في مقامٍ واحدٍ لتمثيلهما التطابق، وقد بيَّن ذلك عن طريق حدِّه لنوع المساواة قائلًا: "والفاعل هو قول مركَّبٌ من أجزاءٍ فيه، مساوقة لمضمونها مطابقة له من غير زيادة ولا نقصان"(Al-sejlmasi, 1980) ، فالمعنى البلاغي في نوع المساواة يتمثَّل في: (مطابقة الدلالة في القول المركَّب المشتمل عليها، من غير زيادة ولا نقصان)، ولذلك عدَّ السجلماسي المعنى البلاغي في نوع (المساواة) في المرتبة العالية، والطبقة الرفيعة قائلًا بأنَّ الألفاظ والمعاني: "ينبغي لكلٍّ منهما أن يكون طبقًا للآخر"(Al-sejlmasi, 1980). ويرى السجلماسي أنَّ المعنى البلاغي لنوع (المساواة) يكون أعلى بلاغةً إذا كان بين اللفظ والمعنى تناسب صوتي، ذلك أنَّ من تمام البلاغة أنْ تعبِّر عن المعنى بمقداره من اللفظ، وإذا ما اعتبرنا أنَّ المعنى البلاغي لجنس الإيجاز هو زيادة الدلالة على القول المركَّب المشتمل عليها، أو مساواته له، فتكون مساواة الألفاظ للمعاني أكمل المطالب، خاصة إذا اقترن اللفظ بقرينة المعنى، مثل: (صَرَّ الجُنْدُب)، و(صَرْصَرَ البازيُّ) بناءً على الصوت الذي يصدره كل حيوان، فاختلف اللفظ الدَّال على الصوت بمثل اختلاف الصوت في حدِّ ذاته، وبيَّن السجلماسي ذلك بقوله: "وإنْ أمكن إمساس اللفظ شِبْه المعنى فهو أتمُّ وأفضل" ,Al-sejlmasi) (1980. وقد سبق أن عبَّر قدامة بن جعفر عن ذلك حينما نظر إلى المرحلة التي يكون فيها اللفظ مساويًا للمعنى بالدرجة التي لا يفضل فيها على المعنى ولا يقلُّ عنه، وقد أرجع قدامة ذلك إلى ما عُرف عند العرب من حال الكلام المطابق للبلاغة التي تكون فيها الألفاظ قوالب للمعاني. Ibn) jafar, (1984، وتحقُّقُ هذا الشرط أمرٌ يصعب امتلاكه إلا لمن أُوتيَ مَلَكَة، فالمعنى البلاغي للإيجاز وعلى الرغم من خصوصيته فهو أمرٌ عام يمكن للمتكلم تحقيقه بشكل عفوي، إلا أنَّ معنى المساواة البلاغي يتطلَّب دقَّةً ذهنيَّة في التركيز على العلاقة الملحوظة فيما بين اللفظ والمعنى، والتي يجدر بها أن تحافظ على الحدِّ الدَّال والفاصل في الوقت ذاته. وقد أضاف السجلماسي شواهد تخضع للميزان الصرفي للدّلالة على معيار المقاربة بين اللفظ والمعنى، حين تحمل بعض المصادر مطابقة في الدّلالة تتصل بإمساس اللفظ شبه المعنى، فقد أورد أمثلة للمصادر التي تَرِدُ على وزن (فَعَلان) الدّالة على

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

الاضطراب، والدّالة على الحركة، مثل: (النَّزَوَان، والغَلَيَان، والهَمَيَان)، والتي ذكرها سيبويه في الكتاب، من أنَّ حركات الأفعال تتوالى بتوالي حركات المثال(Sibawayh, 1988) ، وقد فصَّل ابن مالك القول في الفيَّته حين قال(Ibn Malik, 1980) :

فَأَوَّوَلٌ لِذي امْتِتَاعٍ كَأَبَى... والثَّانِي لِلَّذي اقْتَضَى تَفَلُّبَا
مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالا... أَوْ فَعَلانا -فَادْرِ- أوْ فِعَالا

فثبات المعنى في دلالات مصادر مُعيَّنة، بمثابة انتقاء قالب مفصَّل خصِّيصًا لمعنى مُعيَّن، يتلازم هذا المعنى بتواتر المصادر التي تحمل نفس الوزن، وهذه القضية معروفة في البلاغة العربية القديمة بإمساس الألفاظ أشباه المعاني، وقد أشار إليها ابن جني في كتابه الخصائص، وهو المصدر الذي أحال إليه السجلماسي في كتابه المنزع البديع، قال ابن جني: "فلما كانت الأفعال دليلة المعاني كرَّروا أقواها وجعلوها دليلًا على قوَّة المعنى المحدَّث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه في نحو صَرْصَر، وحَقْحَق، دليلًا على تقطيعه" (Ibn Jenni, 1955).

وإذا كانت الأمثلة السابقة متعلقة بدلالات أفعالها بحركات ألفاظها من ترقيق، أو تفخيم، أو تكرار لفظ وغيرها، فإنَّ الأبلغ منه ما ذكره ابن جني من تخصيص معانٍ لألفاظ معيَّنة، تدلُّ عليها أصواتها، مثل: دلالة الفعل (خَضَمَ) على اللين والرقَّة، فيُعبَّر بها عن الأكل الرطب، ودلالة الفعل (قَضَمَ) على احتكاك صوت الأسنان بالشيء الصلب فيُعبَّر بها عن الأكل اليابس، قال ابن جني: "ومقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم ...، ذلك أنهم كثيرًا ما يجعلون أصوات الحروف على سَمْتِ الأحداث المعبَّر عنها"(Ibn Jenni, 1955). إنَّ وصول المتكلِّم إلى هذه الدرجة من القدرة على التنسيق الجمالي، بما يرتكز على دلالة الحرف، والتكرار، والشدَّة، وغيرها، أمرٌ يرتقي إلى كمال البلاغة، وطلاقة اللسان، وتركيز الذهن. ولم يُفرّع السجلماسي عن نوع (المساواة) أنواعًا أخرى، لذلك سنزعم أنَّ كثرة التفريعات في النوع هي دلالةٌ على تقدُّم النوع وأصالته في تجنيس المعنى البلاغي، لأنَّ عدم التفريع مُشْعِرٌ بعدم وجود الأساليب، وقد مثَّل السجلماسي أمثالًا للبرهنة على صواب مذهبه، بسورتي الإخلاص، والكوثر، لأنَّ فيهما أمثلة كثيرةً تدعم مذهب السجلماسي في معنى المساواة البلاغي، واستشهد أيضًا بجملة من أشعار العرب، ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى Dewan) :Zuhyr, 2005)

ومهما تَكُنْ عند امرئٍ من خليقةٍ ... ولو خَالَهَا تَخْفَى على الناس تُعْلَمِ

إنَّ هذه الشواهد من الآيات القرآنية والأبيات الشعرية جميعها تنمُّ عن تجانس وتنساب وانسجام موفَّق ائتلفت فيه الألفاظ والمعاني وتشاكلت، ولم يفضل أحدهما الآخر، وعلَّق السجلماسي على الأمثلة التي أوردها بقوله: "والصور الخاصة الواقعة تحت الأقاويل العامة والقواعد الكلِّية ليست تنحصر"(Al-sejlmasi, 1980). ونلاحظ أنَّ الأمثلة التي ذكرها السجلماسي متناسقة فيما بينها من

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

جهة مواءمة اللفظ للمعنى، ومن هنا نفهم أنَّ مساواة الدّلالة للقول المركَّب المشتمل عليها معنى بلاغيٌّ عزيز المنال، عدَّه السجلماسي بابًا واسعًا لتساوي الألفاظ مع المعاني مصنِّفًا إياها في الطبقة العالية من البلاغة.

النوع الثاني من قسمة الإيجاز: (المفاضلة)

عدَّ السجلماسي المعنى البلاغي الأعلى في جنس الإيجاز هو ما فَضَلَ فيه المعنى على اللفظ، وأطلق عليه نوع (المفاضلة)، وحدَّ المفاضلة بأنها: "قولٌ مركَّبٌ من أجزاء فيه مساوقةٍ لمضمونها ناقصةٍ عنه"(Al-sejlmasi, 1980)، فالمعنى البلاغي في نوع المفاضلة يتمثَّل في: (زيادة الدلالة على القول المركَّب من أجزاءٍ فيه مساوقةٍ لمضمونها ناقصةٍ عنه). والمعنى البلاغي في نوع المفاضلة يكون معنىً مطلوبًا بذاته محفِّزًا للنفس، بجذبه إياها بما يتمتع به من موقعٍ قويٍّ يمارس تأثيره البلاغي عليها، والسجلماسي في رؤيته البلاغية هذه لا ينتقص من اللفظ، فالمفاضلة وإن رجَّحَتْ كفَّة المعنى فإنه – المعنى- لا تتحقق أفضليته إلا في اشتهار اللفظ واستعماله، وليستوضح هذه الصفة المميِّزة لمعنى المفاضلة جمع عديدًا من الأساليب المندرجة تحته وأهمل ما كان عكسه. ونوع (المفاضلة) يرتقي عند السجلماسي إلى جنسٍ متوسطٍ باعتبار قسمته إلى نوعين آخَرَين، هما (الاختزال، والتضمين).

النوع الأول من قسمة المفاضلة: (الاختزال)

لقد استعمل السجلماسي للتفريق بين نوعَي (الاختزال، والتضمين) معيار القوَّة، ومعيار القوَّةُ هو عاملٌ داخلي كامن، يؤثِّر في طريقة التجنيس عن طريق خروج هذه القوَّة من المجال الذهني إلى المجال القولي، وتأسيسًا على ذلك ينبني التعبير عن المعنى بطريقة تقريبية، أو بأخرى تضمينية، وبيَّن السجلماسي ذلك في معرض حديثه عن المفاضلة مستعملًا ألفاظًا استعارها من المنطق، وذلك بأن استقدم مصطلحي الموجود بالقوة، والموجود بالفعل ليضيء بهما نوعي المفاضلة، فالمعنى البلاغي للمفاضلة إما أن يكون موجودًا بالقوة، بمعنى أن في التركيب إمكانًا للتصريح بهذا المعنى، وهذا هو النوع الأول المدعو (الاختزال)، وإما أن يكون المعنى البلاغي للمفاضلة قريبًا من الوجود بالفعل ولم يوجد وهذا هو النوع الثاني المدعو (التضمين). (Al-sejlmasi, 1980) ، يتَّضح لنا عن طريق هذا المفهوم أنَّ معنى الاختزال البلاغي هو إظهار جزء من القول يُغني عن القول كلّه، فإذا قُصِدَ التصريح بالشيء ولكن تمَّ كتمانه بعدم إخراج القول من الإدراك إلى التجسيد اللفظي في القول، فإنَّ ذلك يُشكِّل اختزالًا للكلام، أي يُقصَد الدّلالة على معنى دون توظيف كل الألفاظ عليه، فالمعنى البلاغي في نوع الاختزال يقتضي استعمال قدرٍ قليل من الألفاظ قدر الإمكان من أجل التعبير عن قدرٍ كبيرٍ من المعاني، لذلك حدَّ السجلماسي نوع (الاختزال) بأنه: "قولٌ مركّبٌ من أجزاءٍ فيه مشتملةٍ بجملتها على

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

مضمونٍ تنقص عنه بطرْحِ جزءٍ منها شأنه أنْ يُصرَّح به"(Al-sejlmasi, 1980). وينبني معنى الاختزال البلاغي على عنصرين مهمين هما: (التركيب، والاستعاضة)، بمعنى أن معنى الاختزال البلاغي يشترك مع معنى الإيجاز البلاغي من ناحية العلاقة التي تجمع بين ثنائية القول والدلالة، ويرتقي إلى الرابطة التي تربط الألفاظ بالمعنى الجامع بما يشتمل عليه من معانٍ مستقلةٍ للألفاظ، وهذا فيما يخص عنصر التركيب، أما فيما يخص عنصر الاستعاضة فهو أن يجري تعويض بعض الألفاظ عن طريق ذكر بعضها الآخر، بما لا يُحدث خللًا بالمعنى، إذ يكتفي المتكلم بذكر (البعض)، بينما يقوم المتلقي باستدعاء الكل في ذهنه محققًا بذلك معنىً بلاغيًّا يستفزّ المتلقي في وصوله إلى المعنى الصحيح والمناسب، فالتصريح بالجزء يعطي مَسْحةً جماليّةً فيها شيء من الغموض المطلوب، دون التصريح بالكل، ويرتقي نوع الاختزال عند السجلماسي إلى جنسٍ متوسطٍ لتجنيسه إلى نوعين اثنين هما: الاصطلام، والحذف.

النوع الأول من قسمة الاختزال: (الاصطلام)

إنَّ معيار التجنيس في هذا النوع هو ما أورده سيبويه في الكتاب (Sibawayh, 1988)، واستشهد به السجلماسي في المنزع البديع، فالسجلماسي يحتكم إلى العلاقات التصريحية التي تربط بين أجزاء القول، وهي التي تتمثَّل بالعُمَد، والفضلات التي يتركَّب منها، ويفصِّل السجلماسي القول في هذه القضية حينما يفصل ما بين أجزاء القول المرتبطة بالعُمَد أو ما يقوم مقامها، وبين أجزاء القول المرتبطة بالفضلات فيسمي شكل الارتباط الذي يحكم التركيب الذي ترد فيه العمد (اصطلامًا)، في الوقت الذي يسمي هذه الارتباطات التي تحكم التعبير الذي ترد فيه الفضلات (حذفًا)، فتعبيرا الاصطلام والحذف هما تعبيران يحتكمان إلى العلاقات التصريحية لجملة القول وإن تخصص كلٌّ منهما بالعمد والفضلات على الترتيب"(Al-sejlmasi, 1980).

وبناءً على ما تقدَّم فإنَّ صناعة النحو لها دور كبير في إرساء دعائم معنى الحذف بلاغيًّا، لذلك يرى الدكتور مصطفى شعبان عبد الحميد أن للجملة عناصر أساسية وأخرى تفتقر في وجودها إلى غيرها، وجميع هذه العناصر محتكمٌ إلى دوره في إيضاح المعنى الذي إن اتَّضح من غير ذكرٍ لهذه العناصر لوجود دليل محذوف؛ فإنَّ ذلك يعدُّ حذفًا حدث لسببٍ من الأسباب. (Abd AL-hameed, 2007). فالسجلماسي كان حريصًا منذ بداية حديثه عن الجنس المتوسط (الاختزال) على تحديد موقع الحذف بدقَّة متناهية عندما ربط وقوع الجزء المحذوف في القول بالعُمَد، أو الفضلات، فإنْ وقَع الحذف في العُمَد أو ما حكمه حكم العُمَد سمَّى ذلك الحذف اصطلامًا، وإنْ وقع الحذف في الفضلة سمَّاه حذفًا. وقد حدَّ السجلماسي نوع (الاصطلام) بأنه: "قولٌ مركَّبٌ من أجزاءٍ فيه مشتملةٍ بجملتها على مضمون تنقص عنه بطرح جزءٍ منها هو عُمْدة أو في حكم العُمْدة في الاقتران لإفادة ذلك

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

المضمون"(Al-sejlmasi, 1980). فالمعنى البلاغي الذي أراد السجلماسي تجنيسه في نوع الاصطلام يدلُّ على حذف العمد في القول، أو ما يقوم العمد للدّلالة على المعنى المقصود والاكتفاء بها دون غيرها، وذلك يكون عن طريق اللجوء إلى الأجزاء الأساسية في القول، وعرض المعنى الأساسي والاكتفاء به دون إطراءٍ، أو شرحٍ، أو تعليق، وما اكتفاء المتكلم بطرح العمدة أو ما يقوم مقامها دون غيرها وحصول المعنى البلاغي المرغوب، إلا النوع الأوَّل من الاصطلام المسمَّى نوع (الاكتفاء). فلذلك يرتقي نوع الاصطلام عند السجلماسي إلى جنسٍ متوسطٍ تحته نوعان هما: (الاكتفاء، والاكتفاء بالمقابل أو الحذف المقابلي).

النوع الأول من قسمة الاصطلام: (الاكتفاء)

لقد عرَّف ابن رشيق في عمدته الاكتفاء قائلًا: "يحذفون بعض الكلام لدلالة الباقي على الذاهب"(Al-qyrawani, 1981) ، وجعل ابن رشيق أسلوب الاكتفاء الضرب الثاني من الإيجاز، وهو ينقل عن الرماني في ذلك(Al-qyrawani, 1981) ، وربط ابن حِجَّة الحموي معنى الاكتفاء البلاغي بالقول الشعري، وذلك أن يأتي المبدع ببيتٍ شعريٍّ تتعلَّق قافيته بمعنى محذوف تدلُّ عليه بقية الألفاظ الموجودة في البيت، ثم يكتفي الشاعر بما هو معلوم في الذهن لإتمام المعنى. (Al-hamawi, 2004). ولم يبتعد السجلماسي كثيرًا في تعريفه لنوع الاكتفاء عن تعريف النقاد الأوائل، فقال: "هو قولٌ مركَّبٌ من جزئين فيه مرتبطَين، تُرِكَ منهما للدلالة عليه جزءٌ شأنه أنْ يُصرَّح به" (Al-sejlmasi, 1980). نفهم من ذلك أنَّ المعنى البلاغي في نوع الاكتفاء يُشترَط في تحقيقه تركيب القول من جزئين يرتبط الأول بالثاني، ثم يُذكَر أحدهما دون الآخر؛ لاشتماله عليه، وهذا يدلُّ على مدى الترابط والتلازم بين الجزء المحذوف، والجزء المثبت من الكلام، وبذلك يستطيع المتلقي تقدير المعنى البلاغي المحذوف من الكلام بناءً على الجزء المثبت، بسبب قوة العلاقة بينهما. وقد وضَّح السجلماسي للمتلقي السبيل الذي يعينه على اكتشاف المعنى البلاغي عندما أولى عناية كبيرة بمفهوم (الدّلالة) الذي يتحتَّم وجوده للوصول إلى تعيين الجزء المحذوف من القول، فهو قد قسَّم الدّلالة إلى نوعين هما: (دلالة السياق، ودلالة الإضافة)، مشدِّدًا على أهمية اجتماع الدلالتين معًا في تركيب نوع الاكتفاء. (Al-sejlmasi, 1980).

وتأسيسًا على ما تقدَّم، يتَّضح لنا أن المعنى البلاغي في نوع الاكتفاء يُشترط في تحقيقه الترابط، والتناسب بين جزئين من القول، أحدهما مثبت، والآخر محذوف، وذلك لِما تنهض عليه أجزاء القول المتناسبة من قوة الترابط والتلازم، فإذا حُذف جزء منها انجر ذهن المتلقي على تصور ذلك قياسًا على العلاقة بينه وبين الجزء المثبت. واستقصى السجلماسي الأوجه التي بموجبها تترابط أجزاء الكلام، والتي تمكِّن المتلقي من إدراك طبيعة المحذوف، فوجدها تتمثَّل في ارتباطاتٍ خمس هي:

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

الوجودي، واللزومي، والخبري، والجوابي، والعطفي (Al-sejlmasi, 1980)، وجعل شرط صحة الاختزال سواء كان الأسلوب اكتفاءً، أو حذفًا مقابليًّا هو قطع الدّلالة على المختزَل المتروك، فالحذف في هذا النوع يكون أجزل في المبنى، وأشرف في المقطع، وأنوَه في الدّلالة، وأشدُّ في المبالغة، وأفصح في اللفظ (Al-sejlmasi, 1980). إذ إنَّ بعض فصاحة الألفاظ تكمن في قدرتها على اختزال المبنى، وتقديمها موجزة. وقد رصد السجلماسي بعض تلك الارتباطات في الشواهد القرآنية التي أوردها تمثيلًا لنوع الاكتفاء، وأُولى الآيات القرآنية التي استحضرها السجلماسي تَحقَّقَ فيها الارتباط الجوابي الذي يتجلَّى في العلاقة القائمة بين جملة الشرط وجوابها، فجواب الشرط قد يُحذف لدلالة جملة الشرط عليه بموجب ما يربطهما من تلازم وتناسب، ومن صور هذا المعنى البلاغي عند السجلماسي قوله عزَّ وجل:"وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ" (القرآن الكريم: سورة الرعد)، فالآية تعظيم لشأن القرآن الكريم، والسجلماسي يرى أنَّ جواب الشرط وهو الجزء المحذوف في الآية والذي دلَّ عليه السياق هو: (لكان هذا القرآن)، فاكتفى بدلالة السياق عليه، وقدَّر السجلماسي الجزء المحذوف في قوله تعالى: "كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ، لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ" (القرآن الكريم: سورة التكاثر)، فكأنه أراد أن يقول لو أنكم علمتم لأقلعتم عن الأباطيل التي تفعلونها، فجواب الشرط قد حُذِف في الشاهِدَين السابقَين اعتمادًا على التصور الذهني للمخاطب بأنَّ الشرط المذكور لا بدَّ له من جواب بحُكْمِ ما يربط بينهما من تلازم. وأما قوله تعالى: "وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا"(القرآن الكريم: سورة الزُّمَر). نلاحظ أنَّ السجلماسي قد تعامل في تحليل هذا الشاهد بطريقة علميَّة تساعد على اكتشاف المعنى البلاغي المتضمَّن داخل هذه الآية، إذ أنَّه تعرَّض للبعد الفني، والمستوى النفسي لهذا النوع من الحذف، وما يُحدثه لدى المتلقي من تأثير يحفِّز المتلقي إلى بذل أقصى ما يمكن من جهد على المستوى الفكري؛ لكي يظفر بالمعنى البلاغي في القول، وما يتبع ذلك من إحساس باللذة، وشعور بالنشوة لإدراكه هذا المعنى، وعن روعة الحذف وأهميته في هذه الآية، فقد علَّل السجلماسي سبب ذلك الحذف بأنَّ الجواب قد يُحذف في مثل هذه المواضع التي تقتضي الجواب لغرض المبالغة، وذلك لأنَّ المتلقي يذهب في تخيُّله إلى أشياء لا يحيطها وصف، حيث يؤدي السياق إلى معنى واحدٍ يقع على وجوه متعددة كأنها تقع دفعة واحدة، فيعظم التخيُّل في الذهن، ولو ذُكر الجواب مصرحا به لا يكون له مثل التأثير الذي يقع في الحذف. (Al-sejlmasi, 1980) ، فحُذِف الجواب لدلالة السياق الذي يقتضي المبالغة، فالمبالغة تفسح للمتلقي استعمال أقصى قدراته الذهنية في تخيُّل الجنَّة التي لا يحيط بها وصفه وإن اجتهد فيه، ثمَّ اتَّجه السجلماسي نحو الجزء المحذوف ليقدِّره بأنه: "حتى إذا جاؤوها، جاؤوها وفتحت أبوابها، أي: وقد فُتحت، (والواو) واو الحال"(Al-sejlmasi, 1980). ولم يقف تناول السجلماسي لشاهد آية سورة الزُّمَر عند هذا الحد، بل واصل حديثه عن الإشكال الذي أحدثته (الواو) في الآية السابقة بين أقطاب

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

علماء العربية، وهذا الأمر أفضى بالسجلماسي إلى النظر في المسألة من منظور نحوي خالص، بعد أن قطع شوطًا كبيرًا في البحث عن المعنى البلاغي المتضمَّن في أسلوب الاكتفاء، وهذا الأمر يبرِّر تأثير الدرس النحوي واللغوي في التفكير النقدي والبلاغي، فقد استعرض السجلماسي النقاش الذي دار بين قطبي النحو في عصرهما، وهما: (أبي علي الفارسي، وابن خالويه) في إحدى جلسات سيف الدولة، وكان حول علاقة إعراب (الواو) بمعنى الآية الكريمة في قوله تعالى: "حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا"، (بالواو) في الجنة، وبغير (الواو) في النار، إذ يرى ابن خالويه أنَّ هذه الواو هي (واو الثمانية)، لأن العرب لا تعطف الثمانية إلا بالواو(Al-maliki, 1992)، في حين يرى أبو علي الفارسي بأنها (واو الحال)، وعلَّلَ غياب (الواو) في قوله تعالى: (فُتِحَتْ)، بأنَّ أبواب النار كانت مغلقة، فكان مجيء الكفار شرطًا في فتحها، إذ أنَّ قوله تعالى: (فُتِحَتْ) فيه معنى الشرط، وأما المتقون حين بُشِّروا بالجنة جاؤوها وهي مفتَّحة الأبواب في الأصل، لذلك قال تعالى: "وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا"(Al-zarkhshi, 1957). ولم يكتفِ السجلماسي بنقل موقف هذين العالمين فحسب، بل نراه قد انتصر لموقف أبي علي الفارسي، مقدِّمًا استحسانه لرأيه بحكم معياري معلَّلًا بالحجة.

ويرى الدكتور علال الغازي محقق كتاب المنزع البديع أنَّ الصور التي جاءت في الآيات الكريمات تحمل في دلالتها أبلغ أسلوب في تقديم المعاني البلاغية للآيات، وبيَّن ذلك بقوله: "ومما يعمِّق إبداع هذه الأساليب، اكتفاؤها ببناء أسلوبي خاص يتسم بالحذف الذي تدل عليه المقاطع الثابتة في الآية، وقد امتُنِع من قبول هذا المحذوف لما فيه من تقريريةٍ يأباها الأسلوب القرآني المبني على الإيجاز غير المخلّ بالمعنى"(Al-gazi, 1999). وتؤكِّد الدراسات اللسانية الحديثة التي تهتم بالتماسك النصِّي ما ورد على لسان السجلماسي في مسألة الحذف الذي يكون في نوع الاكتفاء، يقول الصبيحي: "لو بقيَ المحذوف من الكلام فإنه سيُشكِّل خللًا على مستوى النص"(Al-subyhi, 2013). وبذلك يكون السجلماسي سبَّاقًا في كشف هذا المعنى البلاغي المتخفِّي في هذا النوع من الإيجاز، فالاكتفاء يأتي ليجعل القول متلاحمًا، ذا بنيةٍ متواصلة، ومتماسكة.

النوع الثاني من قسمة الاصطلام: (الاكتفاء بالمقابل)

وهو النوع الثاني من الجنس المتوسط المدعو (الاصطلام)، وأطلق عليه السجلماسي أيضًا (الحذف المقابلي) وذَكَرَ أن كِلَيهما مترادفان(Al-sejlmasi, 1980)، والاكتفاء بالمقابل، أو الحذف المقابلي، أو الاحتباك مصطلحات مترادفة لمفهوم واحد، وقد عرَّف الزركشي الحذف المقابلي بقوله: "وهو أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيُحذف من واحد منهما مقابلةً لدلالة الآخر عليه" (Al-zarkhshi, 1957) ، والاكتفاء بالمقابل يعني الاحتباك عند السيوطي: "وهو أنْ يُحذَف من الأول ما أُثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أُثبت نظيره في الأول"(Al-souti, 1974). ويقع نوع الاكتفاء بالمقابل عند

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

السجلماسي في التراكيب المتناسبة، وهي التي يكون فيها نسبة الأول إلى الثالث، كنسبة الثاني إلى الرابع، وهذا كثير، أو ما كانت نسبة الأول فيه إلى الثاني، كنسبة الثالث إلى الرابع، وهذا أقل من سابقه. (Al-sejlmasi, 1980). وهذا يعني أنَّ معنى الاكتفاء بالمقابل البلاغي عند السجلماسي ينبني على شرطين: الأول: يُشترَط في هذا الأسلوب أن يكون القول مركَّبًا متقابلًا، مكوَّنًا من جزئين أو أكثر، وفي هذه الحالة يُصار إلى حذف أحدهما اكتفاءً بدلالة الآخر عليه.

الثاني: يُشترَط في هذا الأسلوب أن ترتبط المتقابلات بعلاقةٍ سياقيةٍ محكومةٍ بالسياق، أو معنويةٍ محكومةٍ بالنسق. نخلص مما سبق أن السجلماسي حاول عن طريق تعريفه لنوع (الاكتفاء بالمقابل) أن يضع تقنينًا للأطراف التي تُحذَف، والأطراف التي يُبقي عليها، وذلك عن طريق ما يسمى بقانون النسبة، أو التناسب، وهو مصطلح منطقي بنى السجلماسي عليه تحليلاته للصور التي استشهد بها تمثيلًا لهذا المعنى البلاغي، إذ أنَّ هذه الأمثلة تحوي أنماطًا تقوم أساسًا على حذف عنصر مهم من كل نسبة من الكلام، إلا أنَّ كلّ عنصر يكون شديد التعلق والارتباط بالجزء الذي يقتضيه، بناءً على قانون التناسب، سواءً كان الذي نسبة الأول منه إلى الثالث، كنسبة الثاني إلى الرابع، وهو الغالب في الأمثلة التي وردت عند السجلماسي، أو الذي على نسبة النظير، وهو الذي نسبة الأول منه إلى الثاني، كنسبة الثالث إلى الرابع، وهذا الأخير لم يحفل به السجلماسي، بقدر ابن البناء المراكشي الذي اهتمّ به اهتمامًا كبيرًا(Ibn- Albannaa, 1985). واستحضر السجلماسي في المنزع البديع شواهد عدَّة من آيات الذكر الحكيم، تمثيلًا لنوع (الاكتفاء بالمقابل، أو الحذف المقابلي)، منها قوله تعالى: "أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ إِنِ ٱفۡتَرَيۡتُهُۥ فَعَلَيَّ إِجۡرَامِي وَأَنَا۠ بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُجۡرِمُونَ"(القرآن الكريم: سورة هود)، إذ ينظر السجلماسي إلى المعنى البلاغي في هذه الآية الكريمة مفصِّلًا فيها المعنى، ومبيّنًا الكلام المحذوف، فالآية القرآنية تُعدُّ قولًا مركبًا من أربعة أجزاء، وتحكمها علاقةٌ نسبة الأول منها إلى الثالث، ونسبة الثاني منها إلى الرابع، فنسبة قوله تعالى: (فعليَّ إجرامي) ترتبط بعلاقة مع شبه جملة)وعليكم إجرامكم) وهي الجملة المسندة الثالثة، وجملة (وأنتم براءٌ منه) التي يضمرها النص على سبيل الحذف هي الجملة المسندة الثانية وترتبط بعلاقة نسبية مع جملة (وأنا بريٌّ مما تجرمون) (Al-sejlmasi, 1980). وتأسيسًا على تحليل السجلماسي للأجزاء المتقابلة في الآية الكريمة يمكن لنا تحديد بنية أسلوب (الاكتفاء بالمقابل) وتشخيص المعنى البلاغي الذي يتضمنه عن طريق المخطط الآتي:

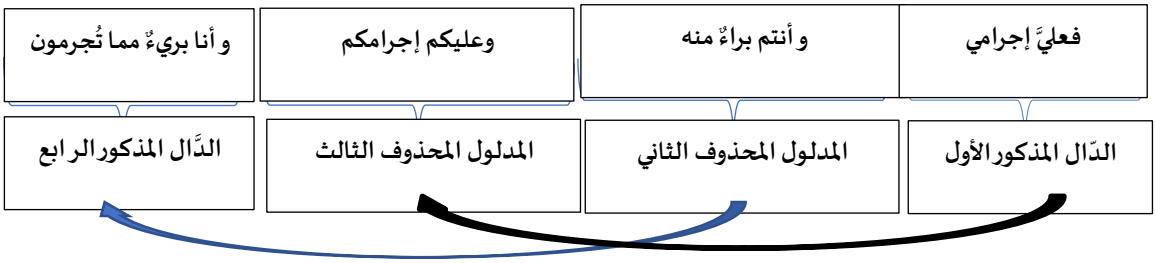

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

نلاحظ أنَّ الآية مركَّبةٌ من أربعة أجزاء متقابلة، حُذف الجزء الثاني واكتفى بمقابله وهو الجزء الرابع لدلالته عليه، وحُذف الجزء الثالث واكتفى بمقابله وهو الجزء الأول لدلالته عليه، وذلك يبيّن شدَّة الترابط بين طرفي كل نسبة، فالمعنى البلاغي المتضمَّن للجزء المحذوف زاد في رونق الخطاب، ودقَّة تصويره، إذ يستشعر المتلقي معه بلاغة النص القرآني وروعة تعبيره، مع دقَّة التصوير والتشخيص. والشاهد القرآني الآخر الذي استشهد به السجلماسي تمثيلًا لنوع (الاكتفاء بالمقابل) قوله تعالى: "فَلْيَأْتِنَا بِاٰيَةٍ كَمَآ أُرْسِلَ ٱلْأَوَّلُونَ" (القرآن الكريم: سورة الأنبياء). وتقدير المحذوفات وفق رؤية السجلماسي يتعلق بإعادة ترتيب الجملة لتصبح على النحو الآتي: (إنْ أُرسل فليأتنا بآية كما أُرسل الأولون فَأَتَوا بآية)(Al-sejlmasi, 1980) ، فالمحذوف الأول في هذه الآية (إن أُرسل) نسبته إلى المثبت الثالث في حملة (فليأتنا بآية)، وكذلك نسبة قوله (فليأتنا بآية) متلق بالمحذوف الرابع (فأتوا بآية). (Al-sejlmasi, 1980). وتأسيسًا على تحليل السجلماسي للأجزاء المتقابلة في الشاهد القرآني يمكن لنا تحديد بنية أسلوب (الاكتفاء بالمقابل) وتشخيص المعنى البلاغي الذي يتضمنه عن طريق المخطط الآتي:

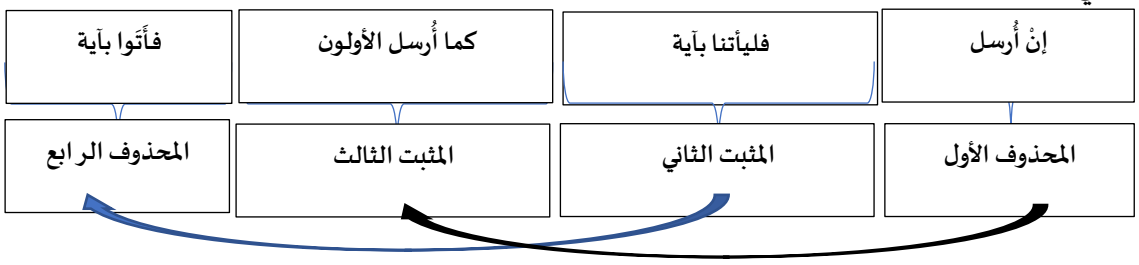

نلاحظ أنَّ الجزء الأول والجزء الرابع محذوفان، دلَّ عليهما تقابل المعاني في الجزء الثاني والجزء الثالث، إذ أنَّ تقدير المعنى البلاغي المحذوف في الجزء الأول (إنْ أُرسل) جاء متضمَّنًا في المعنى المثبت في الجزء الثالث (كما أُرسل الأولون)، أما المعنى البلاغي المحذوف في الجزء الرابع فتقديره يكون (فَأَتَوا بآية) بالنظر إلى المعنى المثبت في الجزء الثاني (فليأتنا بآية).

إنَّ تدقيق النظر في هذين المثالين يوكد أنَّ الاجتزاء لا يكون إلا في التناسب بين أجزاء القول المكونة له، وبسبب الترابط الشديد الموجود بين الأطراف المتناسبة في الصور الجزئيّة لنوع (الاكتفاء بالمقابل)، وأشاد السجلماسي بالقيمة الفنية والجمالية المتمثِّلة في هذا الاسلوب وعدَّه معنىً بلاغيًّا جميلًا يزيد من فصاحة الكلام مما يُضفي الطلاوة والبهجة والتماسك على ما أسماه السجلماسي بالأقاويل، وذلك لِما ينبني بين أجزاءه من تماسك وارتباط يُضفيان متعة على النفس الناطقة، وذلك بتلذذها بفهم العلاقات النسبية فيما بين الأقاويل، ولذلك أيضًا نُظر إلى هذا النوع نظرة إجلالٍ لِما توافر عليه من صفاتٍ تميَّز بها على سائر الأنواع الأخرى. (Al-sejlmasi, 1980). وبناءً على جميع ما تقدَّم يمكن القول عن طريق الشواهد التي ساقها السجلماسي بأنَّ المعنى البلاغي لأسلوب الاكتفاء يُشترَط في تحقيقه أنْ يكون القول مركَّبٌ من جزئين مرتبطَين، يُذكَر أحدهما دون الآخر؛ لاشتماله

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

عليه، أو لاحتوائه إيَّاه، وهذا يدلُّ على مدى الترابط والتلازم بين الجزء المحذوف، والجزء المثبت من الكلام، وبذلك يستطيع المتلقي تقدير المعنى البلاغي المحذوف من الكلام بناءً على الجزء المثبت، بسبب قوة العلاقة بينهما.

النوع الثاني من قسمة الاختزال: (الحذف)

هو نوعٌ متفرّعٌ عن الجنس المتوسط المدعو (الاختزال)، والحذف قسيم نوع الاصطلام، وقد حدَّه السجلماسي بأنه: "قولٌ مركّبٌ من أجزاءٍ فيه مشتملةٍ بجملتها على مضمون تنقص عنه بطرْحِ جزء منها هو فضلة أو في حكم الفضلة في الاقتران لإفادة ذلك المضمون"(Al-sejlmasi, 1980)، نلاحظ أنَّ السجلماسي قد رَبَطَ وجود هذا النوع من الحذف في القول بالفضلات، أو ما هو في حكم الفضلات، إذ تقع الفضلة في المفعول به من القول، ويسمّي السجلماسي هذا النوع (الإطلاق)، بينما يتحقَّق حكم الفضلة في المضاف، والمضاف إليه، والصفة، والموصوف، ويُطلِق عليه السجلماسي (الانتهاك)، ولهذا فإنَّ نوع الحذف يرتقي إلى جنس متوسط يتفرَّع عنه نوعان: (أحدهما: الاطلاق، والآخر: الانتهاك)(Al-sejlmasi, 1980) .

النوع الأول من قسمة الحذف: (الإطلاق)

يرى السجلماسي أنَّ نوع الإطلاق يختصُّ بمسألة حذف القيد المسمَّى مفعولًا به من الكلام، والذي سوَّغَ حذفه، هو أنَّ القيد المدعو مفعولًا به فضلة يستقلُّ الكلام دونها، لذلك حدَّ السجلماسي الإطلاق بأنه: "قولٌ مركَّبٌ من أجزاءٍ فيه مشتملةٍ بجملتها على مضمون تنقص عنه بطرح جزء منها هو فضلة أو في حكم الفضلة في الاقتران لإفادة ذلك المضمون، وحذف الفضلة الواقعة في هذا القول هو حذف القيد المسمَّى مفعولًا به، وساغ حذفه لأنه فضلة يستقلُّ القول دونها على ما تقرَّر في فن النحو"(Al-sejlmasi, 1980). إنَّ الذي يتَّضح لنا بحسب ما جاء في هذا المفهوم هو أنَّ بعض أجزاء الكلام التي يمكن أن يستقيم القول دونها تتطلَّب حصول الفائدة التامة منها بعد الحذف وإلا فإنَّ المعنى سيفسد في ذلك القول، ثم يذكر السجلماسي أنَّ هذا النوع غزيرٌ في اللغة، كثيرٌ ولا يمكن حَصْرَ وروده في القرآن الكريم، لذلك نراه قد اكتفى للتمثيل على وجوده بشاهد واحد من القرآن الكريم وظَّفه في سياق العرض، لينبِّه عن طريق تحليل الشاهد الذي أورده على مسألتين مهمَّتين: الأولى: تأكيد دور الدّلالة في الكشف عن المعنى البلاغي، وذلك عندما قرَّر أنَّ التهديد والوعيد في قوله تعالى: "كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ"(القرآن الكريم: سورة التكاثر)، هو السياق الذي دلَّ على المعنى البلاغي المحذوف، وذلك بسبب شدَّة تعلقه وارتباطه بالمعنى المثبت، وقدَّره بأنه: "عاقبة أمركم". كما أنَّ دور الدّلالة في الكشف عن المعنى البلاغي المتضمَّن داخل الآية، يخالف ما

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

IJAZ ARABI: Journal of Arabic Learning
DOI: 10.18860 /ijazarabi.V9i3.40728
ISSN(print): 2620-5912 | ISSN(online):2620-5947
ejournal.uin-malang.ac.id/index.php/ijazarabi/index

ذهب إليه الزركشي الذي يرى بعدم وجوب الاشتراط إذا كان المحذوف فضلة (Al-zarkhshi, 1957) ، وقول الزركشي هذا يدلُّ على أنَّ مفهوم الفضلة عند السجلماسي يكون أكثر ثراءً وعمقًا مما كان مناطًا به لدى النحاة، إذ أنَّ المعنى في صناعة النحو قد يستقيم من دون الفضلة، وأما في صناعة البلاغة فإنَّ المعنى البلاغي قد يتعلَّق بالقيد المحذوف -الفضلة- ويحتاج إليه، فتقدير المعنى المحذوف في الصناعة البلاغية مهم جدًا، وذلك لشدَّة تعلُّقه بالمثبت، وارتباطه بالسياق، وإنما يُحذف لدواعٍ بلاغية كما في الآية الكريمة السابقة، فالدلالة في الشاهد القرآني السابق كانت موجهة إلى مخاطبة أولئك الذين شغلهم متاع الحياة الدنيا عن عبادة الله سبحانه وتعالى وطاعته، وأنَّ إخفاء سوء مصيرهم، وعاقبة أمرهم فيه تهويل من عظم ما سيلاقونه من جزاء.

صورة ١ مشجَّر جنس الإيجاز والأنواع التي تفرَّعت عنه

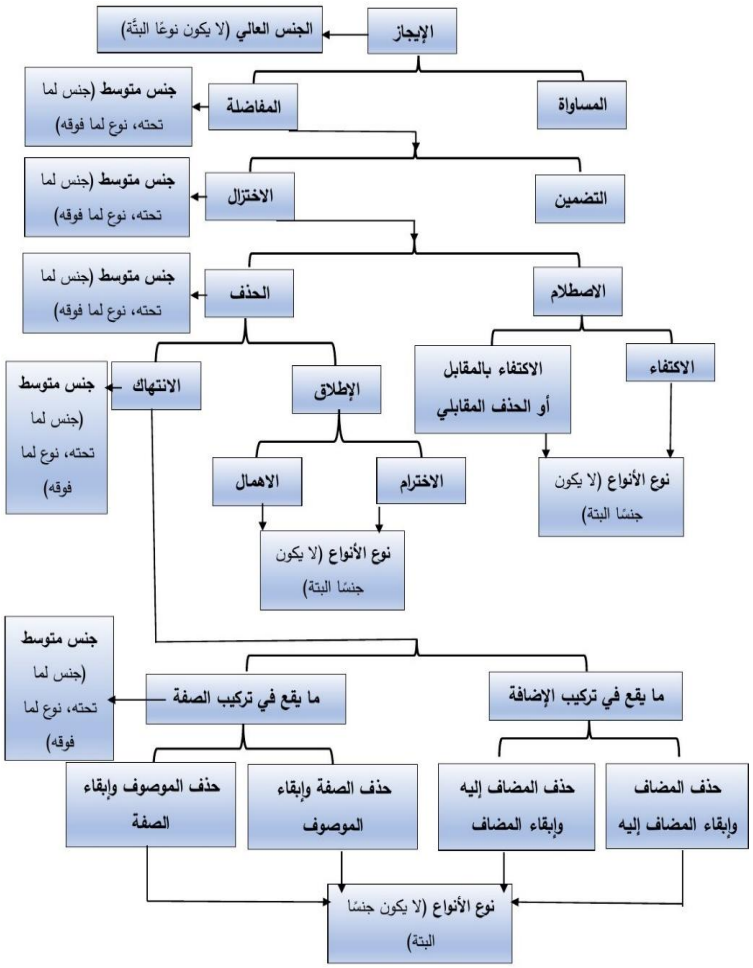

وأما المسألة الثانية: فهي تتعلّق بتهيئة المتلقي للتمييز بين نوعين من الأساليب يتضمنان معنى بلاغيًا مشترَكًا يتفرعان عن جنس الإطلاق، إنْ اقترن الحذف في أحدهما بمقتضى المحلِّ أُطْلِق عليه (الاختراع)، وإن لم يقتضه المحلُّ أُطْلِق عليه (الإهمال). وتأسيسًا على كلِّ ما تقدَّم يمكن القول، إنَّ طريقة تجنيس المعنى البلاغي في جنس الإيجاز عند السجلماسي تكمن في التركيز على مفهوم الدَّلالة

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

التي يشتمل عليها القول المركَّب، إذ لم تعد وظيفة الدّلالة تقتصر على تمكين المتلقي من تقدير المعنى البلاغي بناءً على اللفظ المذكور في القول عن طريق دلالة السياق فقط، وإنما أسند لها وظيفة تحديد أنماط التعلُّق، فضلًا عن تحديد صور الارتباط بين ثنائية اللفظ والمعنى، وظهر ذلك جليًّا في بناء فكرة الحذف التي تناولها السجلماسي بطريقة لم نعهدها في مصنفات بلاغية أو نقدية سابقة، فأنتج لنا معنى بلاغيًّا تشترك فيه جميع الأنواع التي اندرجت تحت جنس الإيجاز، يتمثَّل هذا المعنى البلاغي بـ(زيادة الدلالة على القول المركَّب المشتمل عليها، أو مساواته له).

الخاتمة

بيَّن البحث أنَّ نهج السجلماسي في تجنيس المعنى البلاغي نهجٌ بِكْرٌ لم يلتفت إليه البلاغيون والنقاد من قبل، عندما أثبتَ أنَّ المعنى البلاغي في جنس الإيجاز هو القانون العام الذي يحكم هذا الجنس، وعموده الفقري الذي يقوم عليه، فهو اتجاهٌ يحكم الأنواع البلاغية المتفرّعة عنه، وهذه الأنواع تتضمَّن معانٍ بلاغية مشتركة تؤهلها أن تندرج تحت جنس عالٍ واحد. أنَّ المعنى البلاغي المتضمَّن في جنس الايجاز يتمثَّل في: (زيادة الدلالة على القول المركَّب المشتمل عليها، أو مساواته له)، ينحصر المعنى البلاغي في جنس الإيجاز من جهة مناسبة اللفظ للمعنى، بنقص اللفظ عن المعنى، أو مساواته له. واعتمادًا على العلاقة القائمة بين ثنائية اللفظ والمعنى، يتجلَّى تجنيس المعنى البلاغي في جنس الإيجاز عند السجلماسي.

يقتضي جنس الإيجاز وجود طرفين في القول بينهما علاقة تقوم على اعتبار مبدأ المساواة، أو المفاضلة ما بين طرفي القول من حيث القلَّة، والكثرة فيما بين اللفظ. أهمل السجلماسي النوع الثاني الناتج عن قسمة (المفاضلة) وهو الذي تتقدم فيه الألفاظ على المعاني وسمَّاه الحشو الفارغ دون اعتبار إن كان منه فائدة، لأنه يكون سببًا في استغلاق القول وعدم فهمه. يتجلَّى المعنى البلاغي في نوع المساواة في: (مطابقة الدلالة في القول المركَّب المشتمل عليها، من غير زيادة ولا نقصان)، فالعلاقة بين ثنائيَّة اللفظ والمعنى في هذا النوع تنطلق من الجزء إلى الكل، فإن حصلت منها المناسبة تساويا وصارا في نفس المقام لتطابقهما، ولذلك عدَّ السجلماسي المعنى البلاغي في نوع المساواة في المرتبة العالية، والطبقة الرفيعة.

عدَّ السجلماسي المعنى البلاغي الأعلى في جنس الإيجاز هو ما فَضَلَ فيه المعنى على اللفظ، وأطلق عليه نوع المفاضلة، وتمثَّل المعنى البلاغي في هذا النوع في: (زيادة الدلالة على القول المركَّب من أجزاءٍ فيه مساوقةٍ لمضمونها ناقصةٍ عنه). فالمعنى البلاغي في هذا النوع يكون معنىً جميلًا تتلذذ به النفس، واقعًا منها بموقعٍ قريبٍ منها، فَيَفْضُلُ المعنى على اللفظ الذي يحمله، والسجلماسي لا يرى

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

قصورًا في اللفظ، بل إنه يرى أنَّ الامتياز يكون للمعنى في استعمال اللفظ واشتهاره، وليستوضح هذه المزيَّة في نوع (المفاضلة) جمع عديدًا من الأساليب المندرجة تحته وأهمل ما كان عكسه.

كان السجلماسي حريصًا منذ بداية حديثه عن الجنس المتوسط (الاختزال) على تحديد موقع الحذف بدقَّة متناهية، وذلك عندما ربط وقوع الجزء المحذوف في القول بالعُمَد، أو الفضلات، فإنْ وقَع الحذف في العُمَد أو ما حكمه حكم العُمَد سمَّى ذلك الحذف اصطلاحًا، وإنْ وقع الحذف في الفضلة سمَّاه حذفًا. إنَّ طريقة تجنيس المعنى البلاغي في جنس الإيجاز والأنواع التي تفرَّعت عنه لدى السجلماسي تكمن في التركيز على مفهوم الدَّلالة التي يشتمل عليها القول المركَّب، إذ لم تعد وظيفة الدّلالة تقتصر على تمكين المتلقي من تقدير المعنى البلاغي بناءً على اللفظ المذكور في القول عن طريق دلالة السياق فقط، وإنما أسند لها وظيفة تحديد أنماط التعلُّق، فضلًا عن تحديد صور الارتباط بين ثنائية اللفظ والمعنى، وظهر ذلك جليًّا في بناء فكرة الحذف التي تناولها السجلماسي بطريقة لم نعهدها في مصنفات بلاغية أو نقدية سابقة، فأنتج لنا معنى بلاغيًّا تشترك فيه جميع الأنواع التي اندرجت تحت جنس الإيجاز، يتمثَّل هذا المعنى البلاغي بـ(زيادة الدلالة على القول المركَّب المشتمل عليها، أو مساواته له).

المصادروالمراجع

Abdel Hamid, M. (2007), Al- monasaba Fe Quuran: A Lengoestec aand Steylestec Stuudy oof the Relationship between Word and Linguistic Context, Modern University Office, Alexandria.

Al'akhdaryi, M. (2013) madkhal 'iilaa eilm alnasi wamajalat tatbiqihi, aldaar alearabiat lileulum nashiruna.

Al-Askari, H. (1997), Linguistic Differences, Taqiq: Mohamade Ibraheeim Saleim, Daar Al-elem Waal-Thaaqafea foor Publeshing and Destrebuteon, Cairo – Egypt.

AlAzhare al-Harawe, N. (2001). Tahdhebe al-Logah, Tahqiq: Muhamad Awwad Murab, Daar Ihyya al-Torat al-Arabi - Biirut, first editeon.

AlFarahedi, KH. alAyyn, Tahqiq: Mahde alMakzoume . Ibraheme alSamarrai, Dar alHelale.

AlGhazi, A. Methods of Literary Criticism in Morocco during the Eighth Century AH, Publications of Arts and Humanities, Rabat.

Al-Hamawi Ibn Hujja, T. (2004), Khezanat alAdeb. Tahqiq: Issam Shaqiu, Dar al-Helale - Bierut, Dar al-Bihar – Beirut.

AlIstrabadi, N. (1975), Sharh Shafiya Ibn alHajeb, Tahqiq: Muhamad Nour alHasan, Muhamad alZafzaaf, and Muhamad Muohyi alDin Abd al-Hamed, Dar al-Kutoub alIlmayya, Bierut – Lebanuon.

Al-Jahiz, A. (1423), Al-Baayan wa al-Tabiyeen, Daar alHilale Bierut.

AlJuorjani, A. (1992), Dalael alejaz, Tahqiq: Mahoud Muhamad Shaakiir Abuo Fiahr, alMadani Priess in Caaero - Dar alMadaane in Jada.

Al-Khafaji, A. (1982), ser Al- fasaha, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

Al-Kofawe A. (1998), Al-Kulliyat: A Diectionary off Terims and Leinguistic Diffiereinces, Tahqiq: Adnaane Daroiesh - Muhamad alMasre AlRiesala Foundation – Bierut.

Al-Maliki, B. (1992), Al-Jani al-Dani fi Huruf al-Ma'ani, Tahqiq: Dr. Fakhr al-Din Qabawa - Professor Muhammad Nadim Fadil, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut – Lebanon.

Al-Marrakushi, Ibn al-Banna. (1985). Al-Rawd al-Muri' fi Sina'at al-Badi', tahqiq: Radwan Bin Shaqroun, Moroccan Publishing House, Casablanca.

Al-Qaartaejanie, H. (1981). Menahaj al-Bulageha Sieraj alodabaa', tahqiq: Muhamad alHabieb Ibn al-Khuja Dar alGhaarb alIslame.

Al-Qaayraawane, H. (1981), AlUomda fee Mahaasen al-Sheer, Tahqiq: Muhamad Muohyee alDeen Abd alHamieed, Dar alJeil.

Al-Saghani, H. (1987). Al-Ubab al-Zakhir wa al-Lubab al-Fakhir, taqiq: Muhammad Hassan Al Yasin, Dar al-Shu'un al-Thaqafiya al-'Amma "Afaq Arabiya", Iraq-Baghdad.

Al-sakkaki, y. (1987). Muftah Al- uloom, tahqiq: Naeem zarzor, Dar Al- qutob Al-elmyaa, Beirut- Lebanon.

Al-Sharif Al-Jurjani, (1983). ketab Eltarefat, tahqiq: gurooupe of schooclaars oundeir the suopeirviesieon of the puobliesheir, Dar AlKoutoub AlIlmiyah, Bierut – Lebanon.

Al-Sijilmasi, Q. (1980). almanzie albadie fi tajnis 'asalib albadie, tahqiq: Alaale al-Gahazee, Maktabat al-Maiareif, Riabaat-Morocco.

Al-suyutii (1974), aliatiqan fi eulum alqurani, almuhaqaqa: muhamad 'abu alfadl aldiynu, alhayyat almisriat aleamat lilkitab.

Al-Zabidi, M. (1965-2001, Tajee alArous mein Jaowahier alQaemuos, Tahqiq: a gorooupe of spieciealiests, puobliesheid by: the Mienieestry of Gouideance and Infuormaatieon in Kuowaeit - the Nateionaala Couuncil four Cuoltuire, Aarits and Lietteirs in the Setate of Kuowait.

AL-Zamakhshari, M. (1998). Asaase alBalaga Tahqiq: Muhamad Basiele Ayoouen alSoud, Dar alKoutuub alIlmeiyaah, Bierut – Lebanon.

Al-Zarkashi, B. (1957), Al-Bourahane feei olom alQuraaneditеed by: Muhamad Abou alFadlIbrahim,Daar Ihya alKoutub alArabiyeya Isa alBeabi alHealabi aend Paertners.

DeeiwanofZuhairbin Abie Salema, (2005) Tahqiq: Hamdo Wtas, Dar AlMaareifa Beeiut.

Ibn Aqil, A.(1980), SHarhIbnAqil'scommentaryon IbnMalik'sAlfiyya, Tahqiq: MuhammadMuhyi AlDin AbdulHamidDar AlTurathCairoDar Misr forPrinting, SaeedJawda AlSahhar & Co.

Ibn Faris, A. (1979), Maqayis al-Lughah, Tahqiq: Abd al-Salam Muhammad Harun, Dar al-Fikr.

Ibn Hazm Al-Andalusi, A. (2007), Al-Taqrib li-Hadd Al-Mantiq wa-al-Madkhal ilayh bi-al-Alfaz Al-Ammiya wa-al-Amthila Al-Fiqhiyya, Study and Introduction by: Abu Abd Al-Rahman bin Aqil Al-Zahiri, Tahqiq: Abd Al-Haq bin Mulla Haqqi Al-Turkmani, Dar Ibn Hazm for Printing and Publishing, Beirut – Lebanon.

Ibn Jinni, O. (1955), Al-Khasa'is, Tahqiq: Muhammad Ali al-Najjar, Egyptian General Book.

Ibn Manzur, M. (1414). LisanalArabmarginalnotes: by alYaziji andgroup olinguistsDar SaderBeirut.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

Ibn Qutaybah, A. (1981), Adab al-Katib, Tahqiq: Muhammad al-Dali, Al-Risalah Foundation, Beirut, Lebanon.

Qudama ibn Ja`far. (1302), Naqd Al- sh`r, Publisher: Al-Jawa`ib Press – Constantinople.

Sibawayh, A. (1988). Al-Kitab, tahqiq: Harun. Al-Khanji, Cairo, Egypt.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)